الإصلاح الزراعى (*)

ونظام الإقطاعيات الزراعية فى هولندا

أصحاب المعالى و السعادة والعزة ، سادتى :

يشرفنى اليوم أن أتحدث إليكم عن موضوع نهتم به فى الوقت الحاضر حكومة وشعباً ، لما له من الفائدة المادية والقومية ، وقد أصبح لزاماً علينا أن نعمل على زيادة الإنتاج عن طريق زيادة المساحة أو زيادة الغلة أو هما معاً ـ وهو الأصوب ـ خصوصاً وقد زاد عدد السكان وأصبحنا من أكثر بلاد العالم ازدحاماً بالنسبة إلى المساحة المأهولة .

ولما كانت هولندا كما شاهدت هى أقرب الأقطار شبهاً بحالة مصر من حيث ضيق المساحة وازدحام السكان ، لهذا فإنى أعتقد أنها أحسن مثل يصح أن نقتدى به ونقتفع على الأقل بخبرته .

سادتى ـ تشبه هولندا بالسفينة ويتباهى أهلها فيقولون : « إن الطبيعة أوجدت العالم ولكن هولندا أوجدها الهولنديون » ، وهم يقصدون بذلك أن أغلب أراضى المملكة الهولندية استخلصت من البحر ، فقد كان معظمها بحيرات جففت واحتفظ بأرضها فاستصلحت فى خلال بضع قرون مئات الألوف من الأفدنة أضيفت إلى المنطقة المأهولة بالسكان . وتغلب فى هولندة الملكيات الزراعيـــة الصغيرة على غيرها ، ففيها ٤٢ ٪ من مجموع الملكيات الزراعية يحوزها صغار الزراع ملكيات أقل من ٥ هكتار أو ١٢٫٥ فدانا ، و ٤٠ ٪ من مجموع ملكيات أراضى البساتين تقل الملكية فيها عن هكتار واحد أو ٢٫٥ فدان ، وتقع خمس مساحة هولندة تحت مستوى سطح البحر ، وهى تمتاز بسهولة طرق المواصلات وتنوعها

(*) محاضرة لحضرة صاحب العزة الدكتور محمد على الكيلانى بك وكيل وزارة الزراعة ألقاها بمتحف فؤاد الأول الزراعى يوم الأربعاء ١٥ يونيه سنة ١٩٤٩ .

وتعددها ، فمن سكك حديدية إلى طرق مرصوفة عدا النقل المائى المنتشر كالشرايين فى الجسم ، وقد كان لهذا كله أثر كبير فى رفع مستوى الزراعة ومساعدة الفلاح على سرعة نقل محاصيله وتصريفها والحصول على الثمن المناسب .

ولقد أضيفت مساحات زراعية أخرى بإزالة الأعشاب البرية من الأرض الفضاء وشق المصارف فيها ، وما لم يصلح من الأراضى لزراعة المحاصيل زرع بالغابات ، وقد روعى فى هذا تجميل الريف .

ولما كانت طريقة استصلاح الأراضى التى يختص بها الهولندى ويشتهر بها هى تجفيف البحيرات وإصلاح أراضيها ثم تقسيمها إلى إقطاعيات ، وهو ما يمكن أن نستفيد به فى مشروع تقسيم الإقطاعيات الزراعية وتوزيعها ، وعند تجفيف بحيراتنا المصرية ؛ ولما كان أحسن مثل لهذا بهولندة هو مشروع بحر الزودر ـ زى فإنى سأشرحه ببعض التفصيل راجياً أن تكون له فائدته .

سادتى ـ يقع بحر الزودر ـ زى فى الشمال الغربى من هولندا ، وتقرب مساحته من ٥٥٠ ألف فدان ، وحين فكرت الحكومة الهولندية فى تجفيفه واجهها رأيان : أحدهما أن تقوم الحكومة بتنفيذ المشروع ، والآخر أن تكل أمر تنفيذه إلى شركة أو شركات أهلية . وإنى ملخص لكم أهم ما جاء فى أحد التقارير الرسمية عن هذا الموضوع حتى تتبين رأى من قاموا بذلك المشروع بعد بحث وتمحيص ، لما له من الفائدة الكبيرة لنا فى رسم سياستنا القومية فى استصلاح الأراضى .

بعد الحروب النابليونية وحتى فيما قبلهـــا زاد النشاط القومى فى هولندة فى اصلاح الاراضى ، ولكن ذلك لم يدم طويلا . لا لانحطـاط أصابهم ولكن لاتجاههم وجهة اقتصادية أخرى ، فقد اتجهوا ببلدهم نحو التقدم الصناعى ، فاتجـــه الممولون نحو الصناعة لاستثمار مالهم ، فهى أسرع ربحاً من الاستصلاح الزراعى البطىء بطبعه ، كذلك استنفدت سهول أمريكا الشمالية كثيراً من عمال هولندة ،

ولكن بعد أن هدأ ذلك التطور الصناعى وتزايد عدد السكان كثيراً واحتاجوا إلى مزيد من الأرض واستبانت الحكومة واجبها القومى . وقد تبين لها أن ترك الاصلاح للشركات كما كان متبعـــاً قبل سنة ١٨٥٠ عمل غير مجد ، ودلت التجربة على قصوره عن الوصول للغرض المنشود ، لأن الشركات الأهلية لا يمكنها أن تتعدى الحد الذى لا تضمن فيه الربح لها بخلاف الحكومة التى يمكنها بل يجب عليها أن تتخطى ذلك فى سبيل المصلحة العامة ، وعليها أن تعمل بأى وسيلة لزيادة الإنتاج القومى .

ولقد استبـــانت الحكومة الهولندية تلك النظرية الجديدة منذ سنة ١٩١٧ عند ما قبل مشروع الزودر - زى ، وما كانت الأموال الشخصية تقوى على تحمل تمويل مشروع ضخم كهذا ، ولكن الاقتصاد القومى هو الذى يقوى على تنفيذ المشروعات العظيمة التى بواسطتها يزيد الدخل القومى ، وليس معنى هذا الغض من المال الشخصى ، بل لأن هذا يدفعها دفعاً أبعد مدى . ومن الأمثلة التى ضربت المثل التـــالى :

قامت الحكومة فى سنة ١٨٥٢ بتجفيف بحر « هارلم » وهو مشروع ضخم بواسطة شركات أهلية ، ولكن الحكومة تباطأت فيه ، لأن جملة ثمن البيع للاقطاعيات كان أقل قليلا من التكاليف ، فلم تبن قرى ولا مدارس ولا كنائس ولا بيوتا لأصحاب الاقطاعيات ، ولم تنشىء طرقا أو كبارى أو غير ذلك من الضروريات . فكانت نتيجة ذلك أن المنطقة ظلت قفراء وعاش جيلان فيها عيشة ريفية تبعها إفلاسهم وانتشر بينهم المرض والموت وفساد الأخلاق ، وأخفق المشروع بسبب نقص مياه الشرب حتى أن مرض الكوليرا انتشر بينهم واستمرت نسبة الأموات مرتفعة أمداً طويلا ، ولم يجن ثمار المشروع إلا الجيل الثالث .

ولهذا فإن المشاريع الكبيرة لا يصح النظر إليها عن طريق القواعد الضيقة ، ولقد أثبت مشروع الزودر - زى أن إيجـــاد أرض خصبة آهلة بالسكان لابد أن تكلف أكثر من الثمن الذى تباع به ، وهذا مايحصل عند إنشاء ميناء أو طريق

أو ترعة ، وعليه فإن مشروع الزودر - زى يعتبر فى نظر المهولين مشروعا خاسرا للجيل الحاضر ، ولكنه من ناحية الاقتصاد القومى يعد مشروعا رابحاً للأجيال المقبلة ، ويجب لإعداد مثل هذه المشاريع الكبيرة أن تعمل الأبحاث التالية :

أولا — تقدير فنى عن المشروع مضافة إليه مقايسة عن التكاليف .

ثانياً — تقرير مالى عن كيفية الحصول على المال لتمويل المشروع على أساس الاقتصاد الشخصى Private Economic .

ثالثاً — تقرير اقتصادى على أساس الاقتصاد القومى Public Economic .

وهذا التقرير الأخير يجب أن يوضح : هل ينفذ المشروع أو لا ينفذ .

إن المشاريع النافعة يجب ألا تخيف الحكومة ضخامتها ، وكل موضوع مهما عظم أمره يهون إذا وضعت له سياسة ثابتة دائمة التنفيذ . ويكفى أن أذكر لحضراتكم أن مشاريع الإصلاح المختلفة فى هولنده من حفر المصارف والترع أو إقامة الجسور استلزمت نقل مايقرب من عشرة بليون ياردة مكعبة من التراب أو ما يعادل حفر مشروع قناة السويس ثلاثا وثلاثين مرة ، والذى ساعد هؤلاء القوم على تنفيذ تلك المشاريع هو تضافر الشعب مع الحكومة .

ولقد أثبت الفنيون الهولنديون أن بحر الزودر - زى كان بحيرة عذبة منذ ٧٠٠ عام ، ثم بدأ البحر يتوغل فيها حتى صارت بحراً ملحاً ، وسيتكلف المشروع بعد تمام تجفيفه مائة مليون جنيه ، وينتظر أن يتم حوالى سنة ١٩٧٥ ويكون قد مر على بدء العمل فيه ٥٠ عاما وينتج عنه حوالى ٥٦٠ ألف فدان كاملة جميع مرافق الحياة من اصلاح للأرض وترع ومصارف وطرق ومبان للعزب والمدن والكهرباء وغير ذلك عدا بحيرة عذبة المياه مساحتها ٣٠٠ ألف فدان وستزيد مساحة الأرض المنزرعة عن طريق هذا المشروع بنسبة ١٠ ٪ من جملة مساحة الأراضى الزراعية بالدولة .

بدىء أول كل شىء بدراسة طبيعة التربة تحت الماء فى مواضع مختلفة من المنطقة حتى تعرف طبيعتها ، وتلا ذلك إقامة سد طوله ٢٦ ميلا من شاطىء شمال هولندة ماراً بجزيرة « فيرنجن » إلى شاطىء مقاطعة « فريزيان » كما سترون حضراتكم فى الفلم السينمائى ، وارتفاع السد عن سطح البحر ٢٤ قدما وعرضه ٢٩٥ قدما وأنشىء بالجهة الشمالية منه تجاه البحر حائط ارتفاعه عشرة أقدام لحماية طريق السد من الأمواج عند هياج البحر كما احتفظ فى الجهة الداخلية بعرض ٣٣ قدما لإنشاء خط مزدوج من السكة الحديد عليه هذا خلاف طرق للدراجات وأخرى للسيارات ، وأقيمت الأهوسة على السد لتصريف المياه الفائضة إلى البحر إما بواسطة طلمبات الصرف أو عن طريق التصريف الطبيعى عند هبوط مياه البحر عند المد والجزر وبعد إقامة ذلك السد العام أقيمت سدود أخرى داخلية فى بحر الزودر - زى قسمته إلى أربع مناطق وتطلق كلمة « بولدر » على المناطق التى تجفف وتستصلح للزراعة ، وقد نتج عن تجفيف تلك المناطق المساحات التالية :

البولدر الشمالى الغربى	٥٠٫٠٠٠	فدان
البولدر الشمالى الشرقى	١٢٠٫٠٠٠	»
البولدر الجنوبى الغربى	١٤٠٫٠٠٠	»
البولدر الجنوبى الشرقى	٢٤٠٫٠٠٠	»
الجملة	٥٥٠٫٠٠٠	»

ويعتبر هذا المشروع من أهم المشروعات الزراعية والهندسية الأدروليكية إن لم يكن أهمها ، ولم ينفذ المشروع ارتجالا ، بل شكلت له لجنة دائمة من جميع الفنيين المشهود لهم بالخبرة الفنية من أشخاص يتصلون بجميع نواحى الموضوع من زراعة وهندسة مائية وهندسة طرق وهندسة مبان واقتصاد وشئون اجتماعية وغيرهم ممن لهم صلة بالمشروع ، وبعد دراسة تامة ووضع التصميمات كاملة بدىء بالعمل لتنفيذ الخطط التى رسمتها اللجنة دون تعديل بغير موافقتها ، ولقد تم حتى الآن تنفيذ استصلاح ما يقرب من نصف المشروع ، وسأتحدث إلى حضراتكم

عن المنطقتين التى تم اصلاحهما وهما المنطقة أو البولدر الشمالى الغربى والبولدر الشمالى الشرقى .

يتفق نظام المشروع العام فى كلا المنطقتين ويختلفان قليلا فى بعض التفاصيل والقاعدة أن تحفر الترع أولا بواسطة الكراكات تحت الماء ، وقد روعى ألا توضع الأتربة الناتجة أينما كان ، بل يكون كل نوع منها على حدة ليستغل فى المستقبل . فالرمال تنقل بعد التجفيف لتوضع كأساس للمنطقة التى خصصت لمبانى القرى والتربة الخصبة تنقل إلى المواقع التى ستزرع ، والتربة القلوية للانتفاع بها فى ردم الطرق ، وتستغل الترع التى حفرت لصرف مياه البحيرة ، وبعد التجفيف تشق المصارف الرئيسية والفرعية للإقطاعيات وترصف الطرق بالمكدام ، وجميع الإقطاعيات مساحتها واحدة فى المنطقة الواحدة ففى « البولدر » الشمالى الغربى جعلت مساحة الإقطاعية ٥٠ فداناً وعدل هذا فى البولدر الشمالى الشرقى فجعل أساس الإقطاعية ٢٩ فداناً ، وروعى أن تكون كل إقطاعية واقعة على طريق مرصوف ، والغرض من وضع مساحة ثابتة للإقطاعية أن يسهل عند التوزيع إعطاء المزارع إقطاعية واحدة أو مضاعفاتها حسب خصوبة تربة الجهة حتى إذا زرعها لا يغير فى نظام صرفها أو ريها ، وقد تولت الحكومة إقامة المبانى اللازمة للإقطاعيات ومبانى القرى والمدن وتجميل الريف بزراعة الغابات ، وقد تم ذلك كله قبل توزيع الإقطاعيات على الزراع أو نقل السكان إلى القرى .

كما بدأت الحكومة أولا بزراعة الأراضى المستصلحة حتى إذا اطمأنت إلى أنها قد أصبحت صالحة اقتصادياً للزراعة وزعتها على المزارعين ولم توزع أرضاً تشك فى إنتاجها ، لأن الغرض من المشروع هو التعمير لا الكسب المالى ولم توزع الحكومة إقطاعيات على المعدمين ، لأنها لا توزع هبات على الشعب بل تستغل مشروعا قومياً يجب ألا يتولاه إلا من هو قادر على النهوض به بمقدرته الشخصية وبمساعدة مشروعه من الحكومة ، أما المعدم من أفراد الشعب فيمكنه أن ينتفع من المشروع بالعمل فيه كأجير لغيره حتى إذا كون رأس مال له أمكنه أن ينتفع بمزاياه كمن سبقه ، وللانتفاع بالاقطاعيات عدة شروط منها :

(١) أن يكون لطالب الإقطاعية معرفة تامة علمية وعملية بالزراعة .

(٢) أن يكون لديه رأس مال حوالى ١٢ جنيها للفدان ليؤمن حسن إدارته للزراعة .

(٣) لحماية المزارع من الوقوع تحت رحمة المرابى أو الدين طلب أن يكون ذلك المال إما من ماله الخاص أو سلفة من أحد أفراد عائلته .

(٤) تؤجر الأرض لمدة طويلة ولا تملك الإقطاعية لطالبها . وتختلف مدة الإيجار بين ست سنوات واثنى عشرة سنة لأول مدة تجدد بعد ذلك إذا كان المزارع قائماً بشروط الإقطاعيات وأهمها الإقامة بالاقطاعية وخدمة الأرض وحسن الإنتاج ، ويندر ألا يجدد الإيجار وتحكم فى هذا لجنة خاصة لإدارة المنطقة .

(٥) لا يقل سن طالب الاقطاعيات عن ٢٥ سنة .

(٦) أن يكون حسن السير والسلوك ومتزوجاً .

هذه هى بعض الشروط لأصحاب الاقطاعيات ، وقد روعى بناء القرى فى وسط كل منطقة ليسكنها العمال الذين سيساعدون فى أعمال تلك الاقطاعيات وقد تخصص لهم مساحة صغيرة حول القرى لزراعتهم الخاصة ، ولم تخصص مساحة واسعة لصغار الزراع . وقد اختلف الرأى فى موضوع تمليك الاقطاعيات أو تأجيرها وغالبية الرأى تفضل التأجير ، لأنه يمنع تفتت الملكيات كما يحث أصحاب الاقطاعيات على استمرار الاهتمام بالاقطاعية ويطمئن الحكومة على مشروعها القومى الذى كلفها مبالغ ضخمة لا يصح أن يوكل لملاك قد يسيئون حقهم وأداء واجبهم ، وما الإيجار الطويل الأجل كهذا إلا ملكية للأرض وهى تعطى للأبناء بعد الآباء ماداموا قائمين بالواجبات المطلوبة منهم لرفع مستوى الانتاج ، وقد روعى فى قيمة الإيجار ألا تكون مرهقة للمستأجر ، ولكل منطقة أو بولدر من مناطق الإصلاح مجلس إدارة معين من الحكومة يدير شئونها ، وتحتفظ الحكومة بمزارع لها للانتفاع بها فى التجارب والأبحاث الزراعية التى تفيد المنطقة ، وفى المنطقة الشمالية الغربية احتفظ لها بمساحة ٢٥٠٠ فدان هى عبارة عن ٣٧ مزرعة موزعة على الأراضى المختلفة الخصوبة بالمنطقة .

سادتى ـ هذه كلمة مختصرة عن ذلك المشروع الضخم ، وأرجو المعذرة إذا كنت قد اقتضبت كثيراً منه ، فالوقت ضيق وأرجو أن أكون قد وفقت فى تقديم فكرة توجهنا إلى مافيه صالح الوطن ، وسترون حضراتكم فى الفلم السينمائى حسن نظام ذلك المشروع الذى أتمنى أن ينشأ مثيله فى مصر « بلادنا المحبوبة » ولسنا كشعب أقل من غيرنا فى نشاطنا أو كفاءة رجالنا .

سادتى ـ اسمحوا لى قبل أن أختتم كلمتى أن أشرح باختصار موضوعا هاما آخر له مساس بحالتنا الزراعية الحاضرة اهتم به كذلك زراع هولنده فنشطوا لحل مشكلاته ونجحوا إلى حد كبير فى ذلك ، وهو تفتت الملكيات الزراعية الصغيرة فقد تبين لهم أن الملكية الصغيرة المعوجة الحدود المتفرقة لا يمكن أن تنتج إنتاجها الكامل فبدأت جمعية من الزراع المهتمين بشئون البلاد فى عمل الدعاية لإعادة تقسيم الأراضى الزراعية للملكيات الصغيرة ونجحت دعايتها فأمكن فى سنة ١٩١٥ أن يعاد التقسيم باختيار الأهالى فى جزيرة « أميلاند » ، وفى سنة ١٩١٩ بدىء بذلك فى منطقتين أخريين ، ولكن المشروع كان يقف تنفيذه لمجرد اعتراض فرد واحد من الزراع وقد حدا ذلك بالجمعية فى سنة ١٩٢٠ إلى الضغط على الحكومة لوضع تشريع يحتم على جميع الزراع قبول إعادة التقسيم وأقر ذلك التشريع فى سنة ١٩٢٤ وحتى سنة ١٩٣٦ أمكن إعادة تقسيم ١٥ ألف فدان . وحسب الإحصاء يوجد ١،٨٧٥،٠٠٠ فدان تحتاج لإعادة تقسيمها . وفى سنة ١٩٣٨ أعيد النظر فى التشريع لتبسيط إجراءاته بحيث يمكن البت فى التقسيم بالغالبية المطلقة لأصوات الملاك فى المنطقة وقدر ملكيتهم . وقد لوحظ أنه يجب نشر الثقافة الزراعية بين الزراع لشرح فوائد إعادة التقسيم ومزايا الصرف وإقامة الطرق التى لها جميعها تأثير مباشر على زيادة الإنتاج .

ولطلب إعادة التقسيم شروط ونظم خاصة لا داعى لذكرها هنا وإنما يحسن ذكر بعض مضار تفتت ملكية المالك الواحد وبعد بعضها عن بعض .

أولا — ضياع الوقت فى زراعة قطع متفرقة .

ثانياً — عدم استطاعة عمل الاصلاحات الضرورية لصغر المساحات .

ثالثاً — عدم انتظام شكل الأرض لا يساعد على حسن خدمتها أو استعمال الآلات الميكانيكية وفساد الرى والصرف بها .

رابعاً — عدم وجود مداخل للأرض إلا من أرض الغير بسبب متاعب ومشاكل مع الجار .

خامساً — ضياع جزء من الأرض بسبب كثرة مداخلها لمن له ملكيات صغيرة متعددة ومتفرقة .

سادساً — المشاكل فى الحدود المعوجة والمتعددة بسبب تعدد القطع .

سابعاً — عدم استغلال الأرض فيما يصلح لها بسبب صغرها أو تعرض الجار .

ومن العوامل التى تدفع صغار الملاك لقبول إعادة التقسيم مايأتى : —

أولا — تعدد الملكيات الصغيرة وتوزيعها للمالك الواحد مما قد يحثه على طلب ضمها معاً .

ثانياً — سوء حالة الصرف وعدم القدرة على الإصلاح إلا بضم الملكية معاً .

ثالثاً — عدم وجود طرق صالحة أو كافية .

ويقدر الربح الذى ينتج عن إعادة تقسيم الأراضى وزيادة الإنتاج بمقدار ٢٠ ٪ من الإنتاج العام أى أن مساحة الـ ١,٨٧٥,٠٠٠ فدان المراد إعادة تقسيمها فى هولنده يزيد إنتاجها بما يعادل محصول ٣٥٧,٠٠٠ فدان .

سادتى — هذه هى بعض مشاهداتى عن هذا الموضوع ، وسترون فى الفلم الذى سيعرض بعض مناظر عنه ، وإنى أعتقد أنه قد جاء الوقت الذى نفكر فيه جدياً فى تنفيذ مثل هذا المشروع ، وليس هناك صعوبة أو غبن فى تنفيذه بل هو خير للجميع ونسأل الله أن يوفقنا إلى ما فيه الخير ، فى ظل حضرة صاحب الجلالة مولانا الملك المعظم ، حفظه الله .